نتيجة استمرار سيطرة النهج المضاربي

«بيان»: تراجع مؤشرات بورصة الكويت وسط أداء اتسم بالتذبذب

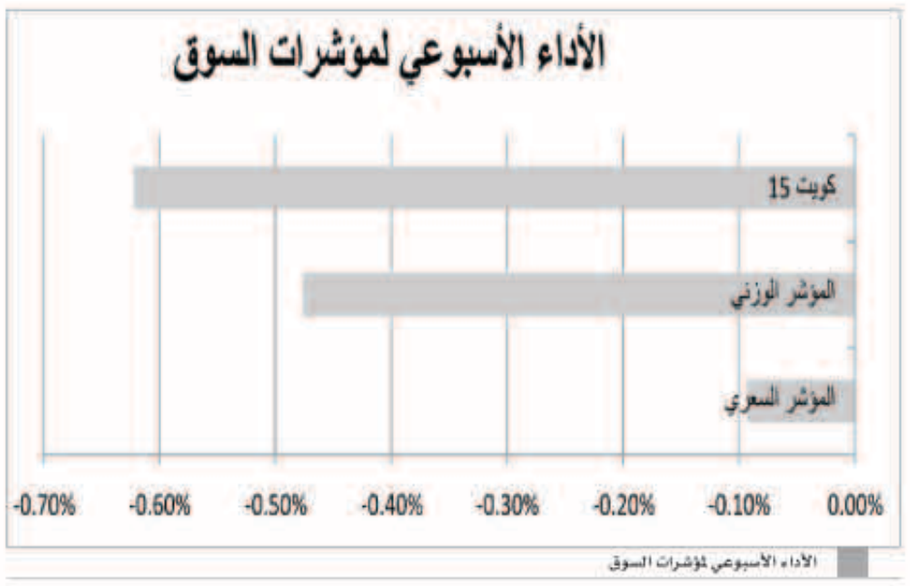

الأداء الأسبوعي لمؤشرات السوق

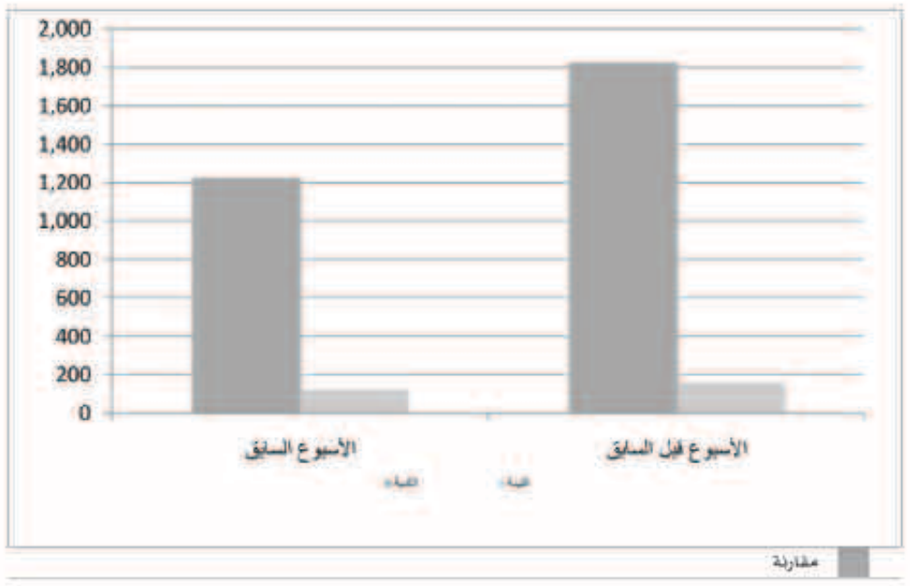

مقارنة

قال تقرير شركة بيان للاستثمار سجل سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا في مؤشراته الثلاثة بنهاية الأسبوع الماضي. وذلك وسط أداء اتسم بالتذبذب نتيجة استمرار سيطرة النهج المضاربي على أداء الكثير من الأسهم. وتأثر السوق بعمليات جني الأرباح التي شملت طيفا واسعا من الأسهم القيادية والصغيرة في مختلف القطاعات. خاصة تلك الأسهم التي شهدت ارتفاعا في الفترة الأخيرة. ويأتي أداء السوق بالتزامن مع انخفاض نشاط التداول خلال أغلب جلسات الأسبوع.

وأضاف التقرير من الواضح أن السوق لم يبد تأثرا واضحا بنتائج انتخابات مجلس الأمة التي جرت في بداية الأسبوع الماضي. إذ لازلت حالة الترقب والحذر تسيطر على الأوساط الاقتصادية في البلاد. انتظارا للتشكيل الحكومي الجديد. بعد قبول سمو الأمير «حفظه الله» استقالة سمو رئيس مجلس الوزراء خلال الأسبوع السابق وتكليفه مرة أخرى بتشكيل حكومة جديدة. تأمل بأن تكون الحكومة الجديدة مختلفة نوعا عن الحكومات السابقة حيث انه من الواضح أن الحكومات السابقة سارت على نفس نهج عدم الإنجاز وكان أدائها مخيبا لآمال المواطنين على معظم الأصعدة الاقتصادية والتنموية والإدارية والفنية وما شابه ذلك. لذا وجب على رئيس الوزراء المكلف أن ينظر إلى الأسباب التي أدت في السابق إلى كل هذا الفشل في الأداء ليأخذه درسا في التشكيل الجديد لاختيار وزراء ذو كفاءة عالية وسجل أداء متميز في أعمالهم السابقة وخلفية علمية قادرة على التعاطي مع تحديات المرحلة. إن الكويت لا ينقصها الكفاءات القادرة على الأداء والأيادي النظيفة من النقاة في المجتمع ولم يبقى إلا حسن الاختيار الذي يجب أن يبتعد عن المحاصصة والترضيات القبلية والعشائرية والطائفية وتكون الكفاءة والمقدرة وحسن الأداء هو الفيصل في الاختيار. أما إذا لم نأخذ بكل هذه الاعتبارات في التشكيل الجديد «فلا طبنا ولا غدا الشر».

وتابع لذا فإن التعاون الجدّي بين السلطتين الجديدتين لا شك أنه سينصب في مصلحة البلاد. وعلى المسؤولين سواء في الحكومة أو البرلمان الجديدين. أن يعوا جيدا أن الاقتصاد الوطني يحتاج لإعادة هيكلة شاملة وجذرية. مبني على مبادئ الحرية الاقتصادية التي تقوم على مبدأ اقتصاديات السوق القائم على الحرية الاقتصادية والمنافسة الشريفة والعادلة والتي يلعب القطاع الخاص الدور الرئيسي من خلالها.

وبين على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي. فقد تراجعت مؤشراته الثلاثة على إثر عمليات البيع التي شهدها السوق خلال معظم الجلسات اليومية من الأسبوع. والتي طالت العديد من الأسهم المدرجة. سواء القيادية منها أو الصغيرة. وذلك وسط استمرار الأداء المتذبذب الذي يشهده السوق هذه الفترة في ظل نشاط المضاربات السريعة وعمليات جني الأرباح التي لجأ إليها العديد من المتداولين. خاصة بعد الارتفاعات المتتالية التي حققها السوق في الأسابيع الماضية.

والجدير بالذكر أن عمليات الشراء الانتقائية لم تكن غائبة خلال جلسات الأسبوع الماضي. حيث كانت حاضرة في بعض الأحيان نتيجة توجه بعض المحافظ الاستثمارية في السوق إلى دعم أسهمها قبيل انتهاء شهر يوليو الماضي. وهو الأمر الذي أدى إلى تقليص خسائر السوق على المستوى الأسبوعي نسبياً.

وتأتي خسائر السوق بالتزامن مع استمرا حالة الترقب والحذر التي تسيطر على الكثير من المتداولين حاليا. انتظارا لما ستسفر عنه البيانات المالية للشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها لفترة النصف الأول من العام الحالي. خاصة وأن الفترة القانونية الممنوحة للشركات لكي تعلن عن بياناتها ستنتهي في منتصف الشهر الجاري. وهو الأمر الذي يثير تخوفات بعض المستثمرين من احتمال توقف التداول على أسهم بعض الشركات التي قد لا تستطيع أن تفصح عن نتائجها قبل انتهاء تلك المهلة.

واشار على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق. فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 36.29 في المئة. بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الحالي 10.64 في المئة. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 5.85 في المئة. مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 8.087.82 نقطة. مسجلا انخفاضا نسبته 0.09 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. فيما سجل المؤشر الوزني تراجعا نسبته 0.48 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 462.10 نقطة. في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.068.16 نقطة. بخسارة نسبتها 0.62 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل انخفاض المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي. حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 20.85 في المئة ليصل إلى 25.70 مليون د.ك.. في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعا نسبته 32.65 في المئة. ليبلغ 246.05 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

وسجلت سبعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي. فيما نما مؤشرات الخمسة قطاعات المتبقية. وجاء قطاع النفط والغاز في مقدمة القطاعات التي سجلت انخفاضا. حيث أقفل مؤشره عند 1.254.81 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 1.65 في المئة. تبعه قطاع السلع الاستهلاكية في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 1.33 في المئة بعد أن أغلق عند 1.232.47 نقطة. في حين شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثالثة. حيث أغلق مؤشره متراجعا بنسبة 1.11 في المئة عند مستوى 1.168.79 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعا. فكان قطاع الصناعة. والذي أغلق مؤشره عند 1.215.69 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 0.44 في المئة.

من جهة أخرى. تصدر قطاع التكنولوجيا القطاعات التي سجلت ارتفاعا. إذ أغلق مؤشره عند 1.120.81 نقطة مسجلا نموا بلغت نسبته 1.47 في المئة. وجاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في المرتبة الثانية. حيث زاد مؤشره بنسبة بلغت 1.45 في المئة مقفلا عند 1.199.43 نقطة. في حين شغل قطاع الرعاية الصحية المرتبة الثالثة. إذ أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلا نموا بلغت نسبته 1.16 في المئة. مقفلا عند 1.182.74 نقطة. أما أقل القطاعات تسجيلا للارتفاع. فكان قطاع المواد الأساسية. والذي أغلق مؤشره عند 1.159.58 نقطة مسجلا مكسبا نسبته 0.73 في المئة.

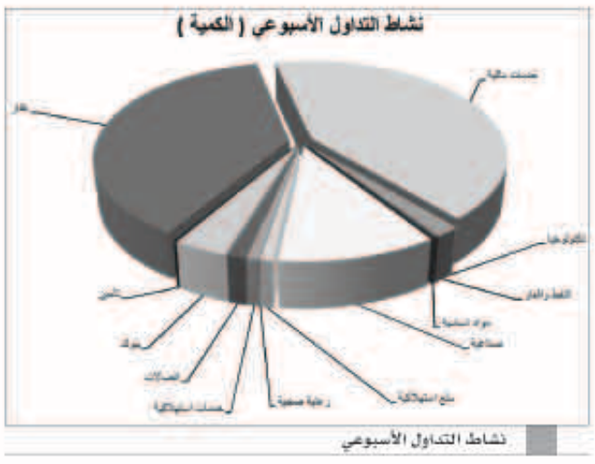

نشاط التداول الأسبوعي

تأثر السوق بعمليات جني الأرباح التي شملت طيفاً واسعاً من الأسهم القيادية والصغيرة

سجلت سبعة من قطاعات تراجعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع فيما نما مؤشرات الخمسة قطاعات المتبقية

استمرار حالة الترقب والحذر التي تسيطر على الكثير من المتداولين حالياً انتظاراً لما ستسفر عنه البيانات المالية

250 مليون دولار حجم منازعات «التحكيم التجاري الخليجي»

توقع أمين عام مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أحمد نجم أن يصل حجم المنازعات المحالة للمركز مع نهاية العام الجاري 2013 إلى 250 مليون دولار.. مشيرا إلى أن ما تم تسجيله خلال هذا العام يفوق الوتيرة التي كان يعمل عليها في السنوات السابقة في تسجيل منازعة واحدة لكل شهر.

ونقلت وكالة الانباء البحرينية «بنا» عن نجم قوله إن حجم المنازعات المحالة للمركز خلال النصف الأول من العام الحالي بلغ مجموع قيمتها 85 مليون دولار تابعة لـ12 منازعة تحكيمية من مملكة البحرين ودولة قطر وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية متوقعا ارتفاع وتيرة تسجيل المنازعات خلال النصف الثاني من العام لتصل مع نهاية العام إلى 48 منازعة أي أن متوسط عدد القضايا المحالة للمركز شهريا سيكون 4 منازعات.

وأوضح نجم أن الرؤية والتوقعات مبنية على علاقة المركز بمكاتب المحاماة وبعض الشركات منوها إلى أن معظم المنازعات التي تم تسجيلها لها علاقة بالعقود والشركات في مجال التطوير العقاري أو قطاع الإنشاءات المتعلق بالبناء أو تسليم مشاريع وفيلات.. منوها إلى أن مجمل المنازعات ذات أطراف بحرينية عدا ثلاث منازعات لها علاقة بدولة قطر والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في حين أن الكم الأكبر من المنازعات التي كانت تسجل في المركز خلال السنوات السابقة من السوق السعودي.

وذكر نجم أن أحد المنازعات المسجلة موضوعها يسجل لأول مرة وله علاقة بالاستثمار في استملاك جزء من رأس مال بنك بشراء حصة مباعة من بنك إلى مجموعة مستثمرين.

ولفت نجم إلى أن المركز تلقى إحالة منازعتين من إحدى دوائر المحكمة المدنية الكبرى بمملكة البحرين تتضمن تفويض المركز في تعيين هيئة تحكيمية مكونة من ثلاثة محكمين للفصل في النزاعات القائمة بين الأطراف البحرينية.. مؤكدا أن المركز رحب بذلك التكليف إنطلاقا من مبدأ تعاون المركز مع القضاء البحريني في التخفيف عن كاهله إذا إتفق الأطراف على اللجوء الى التحكيم.

وأوضح نجم أن هذا النزاعات المحالة للمركز لتعيين هيئته القضائية لا تخضع لنظام المركز وليس من اختصاصه وهو لا يقع ضمن النزاعات الـ12 المسجلة في المركز بل هو مجرد تعاون بين السلطة القضائية بمملكة البحرين والمركز والتحكيم في النزاع يكون بحسب التحكيم الحر الموجود في الباب التاسع من قانون المرافعات بحسب نظام التحكيم في البحرين.

بنوك تسدد للمركزي الأوروبي 2.1 مليار يورو من قروض الأزمة

تعتزم بعض البنوك تسديد 2.133 مليار يورو «2.82 مليار دولار» من قيمة قروض الأزمة للبنك المركزي الأوروبي الأسبوع المقبل قبل موعد استحقاقها بعد أن طمأن البنك الأسواق بأنه سيبقي على أسعار الفائدة منخفضة لفترة طويلة.بحسب رويترز وكان ماريو دراجي رئيس البنك المركزي الأوروبي قال يوم الخميس إن أسعار الفائدة ستظل ثابتة على مستوياتها الحالية أو مستويات أقل منها لفترة طويلة.

ووعد المركزي الأوروبي البنوك أيضا بتقديم كميات غير محدودة من السيولة حتى يوليو تموز من العام القادم على الأقل.

وتلقت بعض البنوك قروضا تزيد قيمتها على تريليون يورو لأجل ثلاث سنوات من البنك المركزي الأوروبي في عمليتي إعادة تمويل طويل الأجل في ديسمبر 2011 وفبراير 2012 ويحل أجل استحقاق أولاهما في يناير 2015.

وتتمتع البنوك الآن بخيار سداد القروض قبل موعد استحقاقها وسددت بالفعل نحو ربع قيمة القروض.

وقال البنك المركزي الأوروبي يوم الجمعة إن أربعة بنوك ستسدد 1.8 مليار يورو من عملية إعادة التمويل الأولى في السابع من أغسطس آب بينما ستسدد أربعة بنوك أخرى 333 مليون يورو من العملية الثانية.

وكان متعاملون في أسواق المال بمنطقة اليورو توقعوا في استطلاع لرويترز أن تسدد البنوك ملياري يورو الأسبوع المقبل.

تخطط «نفط الكويت» لحفر 12 بئراً تطويرية عميقة سنويا لحقول الغاز الجوراسية

نفط الهلال: اكتشافات النفط والغاز لدى المنتجين ستستهدف تنشيط القطاعات المتضررة جراء الأزمة

مازالت منطقة الشرق الأوسط تستحوذ على مركز الصدارة من حيث الاحتياطيات المؤكدة وغير المؤكدة. ويشير التسارع الحاصل على الإعلان عن الاكتشافات الجديدة من الاحتياطيات من النفط والغاز خلال العام الحالي إلى أن الدول المعلنة تتجه نحو الحفاظ على حصصها السوقية وقدرتها على تامين الإمدادات من جهة. في حين تستهدف هذه الإعلانات إرسال رسائل مباشرة للدول المنتجة والمستهلكة تفيد باستمرار سيطرة تلك الدول على أسواق الطاقة العالمية. وهذا يقودنا إلى الاعتقاد إلى أن خارطة الاحتياطيات العالمية الجديدة سوف تدعم الاتجاه نحو تداول النفط والغاز بشكل مستقل لكل دولة دون الالتزام بالأطر والمنظمات ذات العلاقة بقطاعات الطاقة القائمة حاليا. ذلك أن الكثير من الدول أصبحت منتجة للنفط او الغاز أو الاثنان معا. وبالتالي تستهدف الاستحواذ على حصص سوقية وتحتاج إلى عوائد سريعة تتحول معها إلى دولة غنية تتمتع بفوائض مالية ضرورية لمشاريع التنمية وتغطية الديون المتراكمة لديها.

وكان لافتا خلال العام الحالي حالة التسابق في الإعلان عن الاحتياطيات الجديدة المكتشفة لدى العديد من الدول. فيما يأتي الإعلان الروسي الرسمي عن احتياطيات الغاز والنفط لديها بعد أن كانت سرا من الأسرار الاستراتيجية في السابق. فاحتياطيات روسيا من النفط تصل إلى 28.7 مليار طن من كافة الفئات مكتشفة وفي طور الاكتشاف والفئة الواعدة. في حين تقدر الاحتياطيات من الغاز بـ 68.4 تريليون متر مكعب من الفئات المستكشفة وفي طور الاستكشاف والواعدة. وتستهدف روسيا من هذا الإعلان تسهيل عمليات الاستثمار وتطويرها وتطوير هياكل واليات المنافسة على الموارد المتوفرة لديها وبما يعظم من قيمتها على المدى الطويل طالما أنها تعمل وفق اليات السوق.

وفي السياق فإن امن الطاقة لدى المملكة المتحدة أصبح بين يديها. وذلك على ضوء الاكتشافات النفطية الهائلة التي ستبدأ بريطانيا في استغلالها خلال الفترة القادمة. هذا وتتركز الجهود الحكومية لتذليل كافة العقبات التي تحول دون استغلال الاحتياطيات من النفط الصخري والغاز الطبيعي. ويأتي ذلك تبعا للإعلان الصادر عن هيئة المسح الجيولوجي البريطانية والتي أكدت احتواء منطقة شواطئ شمال انجلترا على أكثر من 1.3 تريليون متر مكعب من الغاز. وقالت الهيئة إلى أن استخراج 10 في المئة فقط من الكمية المكتشفة سيلبي احتياجات المملكة المتحدة من الطاقة لمدة 50 عاما. هذا وتعول الحكومة على الاكتشافات الجديدة لتمويل خططها الاستثمارية والتنموية الطموحة التي تشمل كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تضررت من تداعيات الأزمة المالية.

هذا وتحمل السنوات القليلة القادمة أمثلة كثيرة لدخول منتجين جدد إلى أسواق الطاقة وباحتياطيات كبيرة. وبالتالي فان هذه الاكتشافات تتطلب الكثير من الاستثمارات للبدء بالإنتاج التجاري. هذا وتتباين القدرات المالية لدى الدول وخصوصا حديثة العهد منها في مجال إنتاج النفط والغاز وبالتالي ستركز هذه الدول على جذب الاستثمارات لتمويل الإنتاج للوصول إلى المستويات التي تلبي الطلب المحلي والاستغناء عن الاستيراد من الأسواق أولا. قبل البدء بالإنتاج التجاري على المستوى الخارجي. وتحمل هذه التطورات اتجاهات ايجابية على مستوى الدول المنتجة تتعلق بتحسن قدرة هذه الدول على تجاوز تداعيات الأزمة المالية على قطاعاتها المتضررة بالإضافة إلى تمويل مشاريع التنمية وتطوير قطاعاتها الإنتاجية والخدمية لتتناسب والمرحلة الجديدة. وفي المحصلة فان من الملاحظ أن التأثيرات الايجابية لدخول منتجين جدد ستأخذ صفة التأثير المباشر وقصير الأجل. وستأخذ التأثيرات السلبية صفة التأثير غير المباشر والذي يتطلب فترة زمنية طويلة للبدء بالتأثير الحقيقي على الأسواق وكبار المنتجين. وذلك إذا ما نجحت هذه الدول من إدارة قواعد المنافسة على مستوى الكم والنوع والتوقيت.

فازت شركة دايو الكورية الجنوبية للهندسة والبناء بعقد خدمات قيمته 709 ملايين دولار لتطوير أكبر حقل غاز في العراق بمحافظة الأنبار غرب البلاد. وستتولى شركة دايو أعمال الهندسة والمشتريات والإنشاءات اللازمة لتطوير الحقل إلى جانب إنشاء شبكة خطوط أنابيب في حقل غاز عكاس الذي يحتوي على احتياطيات قدرها 5.6 تريليون قدم مكعبة.

كما فازت الشركة الصينية للهندسة والانشاءات البترولية بعقد خدمات نفطية بقيمة 547.95 مليون دولار لتطوير حقل نفط الحلفاية العراقي. وقالت وزارة النفط العراقية إن الشركة الصينية التابعة لمؤسسة النفط الوطنية الصينية ستقوم بالأعمال الهندسية والمشتريات والانشاءات في الحقل المتوقع ان ينتج 535 الف برميل يوميا بحلول 2017. ووقع العراق عقدا في عام 2010 لتطوير الحلفاية مع مؤسسة النفط الوطنية الصينية وشركة توتال الفرنسية وشركة بتروناس الماليزية الحكومية مقابل رسوم 1.40 دولار للبرميل. وتملك المؤسسة الصينية حصة 37.5 في المئة في حقل الحلفاية.

قالت مصادر مطلعة إن شركة النفط الوطنية أرامكو السعودية تعتزم إقامة منشاة جديدة للغاز في حقل الفضلي النفطي بطاقة معالجة تبلغ مليار قدم مكعبة يوميا من الغاز عالي الكبريت. وصعدت أرامكو تنقيبها عن الغاز لزيادة انتاجها لمواجهة تنامي الطلب المحلي على الوقود. واستكملت الشركة في عام 2012 مشروع كران للغاز وهو أول حقل غاز تطوره السعودية ولا يكون مرتبطا بحقل نفط. وستقوم المنشاة الجديدة بمعالجة الغاز المستخرج من حقلين هما الخرسانية والحصبة. ولدى السعودية بالفعل منشآت معالجة للنفط والغاز في الخرسانية. والحصبة أحد حقلين بحريين غير مرتبطين بحقول نفط سيغذيان مشروع واسط الذي يجري تطويره حاليا. وقالت المصادر إن منشاة الفضلي المقرر أن تبدأ العمل في عام 2018 ستورد 520 مليون قدم مربعة من الغاز للأسواق. ودعت أرامكو بالفعل الشركات لتقديم عروض للحصول على عقود للتصميم والإدارة لمشروع الفضلي.

من جهتها أعلنت الشركة السعودية للكهرباء عن إبرام اتفاقية مع شركة بحرة المتطورة لصناعة الكابلات المحدودة بقيمة 1.3 مليار ريال لتوريد كابلات ضغط منخفض ومتوسط لتنفيذ مشروعاتها خلال 12شهرا.

قطاع النفط والغاز

السعودية تخطط لأكبر مشروع نقل في العالم

أعلنت الحكومة السعودية عن استثمار 22 مليار دولار للعمل على مشروع ضخم للنقل العام داخل العاصمة السعودية، الرياض. ويتوقع أن يتضمن المشروع الذي تنوي الحكومة البدء به بداية العام القادم. شبكة من القطارات لتغطي مساحة 176 كم وتحتوي هذه الشبكة على 85 محطة تصل مركز العاصمة بالجامعات والمطارات والمناطق المالية والتجارية الحديثة.

ويتوقع أن ينطلق أول قطار في عام 2019 في مشروع يتوقع أن يشكل الأضخم في قطاع النقل العام. ليوفر عشرات آلاف الفرص الوظيفية. ووفقا للهيئة العليا للتطوير بالرياض فإن القطار سينقسم إلى عدد من المقطورات. وسيخصص جزء منها للطبقة الأولى. والعائلات. ومن ثم العازبين.

ولكن نادرا ما يلجأ المقيمون بالمملكة إلى استعمال وسائط النقل العام. إذ تشير هيئة الاتصالات الفدرالية إلى أن اثنين في المائة فقط من المتنقلين بالمملكة يستعملون أنظمة النقل العام.

ويدخل في ها الإطار سعر البنزين الرخيص الذي يصل إلى خمسين سنتا للغالون الواحد. وبما أن السعودية هي أكبر منتج للنفط في العالم. فإنه ليس من الغريب أن تسجل المملكة المرتبة الثانية. بعد فنزويلا. بأسعار البنزين المنخفضة. مما يدفع بالحكومة إلى رفع تلك الأسعار لتشجيع استخدام وسائل النقل العام. كما تنوي الحكومة السعودية مواكبة النسمة السكانية التي ترتفع كل عام في العاصمة. إذ تضاعف عدد السكان فيها منذ عام 1990 ليصل إلى 5.3 ملايين. ويتوقع أن يصل إلى ثمانية ملايين نسمة بحلول عام 2030.

«ساما»: الأولوية للسعوديين في قيادة المؤسسات المالية

حددت مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما». متطلبات التعيين بالمناصب القيادية في المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف المؤسسة ونموذج الملاءمة المصاحب لها. واشترطت أن تكون الأولوية في التعيين في المناصب القيادية للسعوديين. وعلى المؤسسة المالية في حال الحاجة إلى تعيين غير سعودي إثبات عدم توافر السعودي المؤهل لشغل المنصب.

فقد أكدت «ساما» في متطلبات التعيين بالمناصب القيادية في المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها. والتي نشرتها على موقعها الإلكتروني أمس. أن على المؤسسات المالية التأكد من ملاءمة الأشخاص المرشحين للمناصب.